

ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية انواعها وتحليلها

م. د. اسماء عبد الجبار عودة

جامعة بغداد كلية العلوم الإسلامية

Managing and analysing credit risk in Islamic banks
and their types

M.Dr. Asmaa Abd-AL jabar Awda

asmaa.awda@cois.uobaghdad.edu.iq

- لقد تقدمت الصناعة المصرفية تقدماً ملموساً في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة الاقتصاد وتحرير الاسواق المالية مما أدى الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية وزيادة حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها ومع تنوع هذه المخاطر وتقدمها وازديادها حتم على المصارف ابتكارها جملة من الاساليب والادوات المالية تستطيع بها مواجهة حجم هذه المخاطر الائتمانية .
 - تعتبر المخاطر الائتمانية احد الافرازات الطبيعية للنشاط المصرفي وان نجاح ادارة مخاطر الائتمان يعني زيادة كفاءة البنك الاسلامي في ادارة اموال المستثمرين ومن ثم زيادة قدرة البنك الإسلامي على تحقيق الجانب التنموي للمجتمع وزيادة قدرته التنافسية .
 - فالمصرف سواء كان تقليدياً أو إسلامياً يؤدي دور الوساطة المالية بين من يملك المال وبين الزبائن الذين هم يفتقرون إلى هذه الاموال لإشباع حاجياتهم الا ان المصارف التقليدية تعتمد في نشاطها القاعدة الاقراضية التي تستند على نظام الفائدة الربوية في استقطابها اموال المودعين او عند منحها التمويل للمستثمرين , فتكون نسبة المخاطر فيها قليلة , اما المصارف الإسلامية فإنها تركز في نشاطها على قاعدة نظام المشاركة في استقطاب اموال المستثمرين وعند منحها التمويل للزبائن على اساس نظام المرابحة للأمر بالشراء او الاجازة المنتهية بالتملك وغيرهما , وهذا يعني تعرض المصرف الاسلامي الى نسبة عالية من المخاطر الائتمانية , لكن المصرف الإسلامي وان تعرض الى نسبة عالية من المخاطر بسبب حدة المنافسة ومنحها التمويل للزبائن عن طريق نظام المرابحة للأمر بالشراء وغيره الا ان له طرقاً و ادوات تمكنه من السيطرة على هذه المخاطر . ونحن في هذا البحث سنسلط الضوء إن شاء الله تعالى على مفهوم المخاطر الائتمانية في المصرف الإسلامي و كيفية ادارتها وبيان انواعها وتحليلها .
- الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية , المصارف الاسلامية , انواعها , تحليلها .

Summary

- Managing and analyzing credit risk in Islamic banks and their types
- The banking industry has made significant progress in the face of technological developments in communication, the globalization of the economy and the liberalization of financial markets. This has led to increased competition among banking institutions and increased risks to their existence and sustainability.
 - Credit risk is one of the natural secretions of banking and successful credit risk management means that the Islamic Bank is more efficient in managing investor funds and thus more able to achieve the developmental side of society and to increase its competitiveness.
 - The bank, whether traditional or Islamic, plays the role of financial intermediary between the owner of the money and customers who lack such funds to satisfy their needs. However, traditional banks rely on the lending base of the usury benefit system to attract the funds of depositors or when granting financing to investors. The risk ratio is low, while Islamic banks base their activity on the system of co-recruitment of investors' funds and when granting funding to customers on the basis of the system of buy-to-let or end-of-title leave, etc. This means that the Islamic bank is exposed to a high percentage of credit risk. However, the Islamic Bank is exposed to a high degree of risk due to the intensity of the competition and its granting of funding to customers through the Al-Haraba purchase order system and others, but it has ways and tools to control these risks. In this research, we will highlight that God willing the concept of credit risk at the Islamic Bank and how it is managed, described and analyzed.
- Keywords: Credit risk, Islamic banks, types, analysis.**

المقدمة

- لقد تقدمت الصناعة المصرفية تقدماً ملموساً في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة الاقتصاد وتحرير الاسواق المالية مما أدى الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية وزيادة حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها ومع تنوع هذه المخاطر وتقدمها وازديادها حتم على المصارف ابتكارها جملة من الاساليب والادوات المالية تستطيع بها مواجهة حجم هذه المخاطر الائتمانية .
- تعتبر المخاطر الائتمانية احد الافرازات الطبيعية للنشاط المصرفي و ان نجاح ادارة مخاطر الائتمان يعني زيادة كفاءة البنك الاسلامي في ادارة اموال المستثمرين و من ثم زيادة قدرة البنك الإسلامي على تحقيق الجانب التنموي للمجتمع و زيادة قدرته التنافسية .
- فالمصرف سواء كان تقليدياً او اسلامياً يؤدي دور الوساطة المالية بين من يملك المال وبين الزبائن الذين هم يفتقرون الى هذه الاموال لإشباع حاجياتهم الا ان المصارف التقليدية تعتمد في نشاطها القاعدة الاقراضية التي تستند على نظام الفائدة الربوية في استقطابها اموال

المودعين او عند منحها التمويل للمستثمرين , فتكون نسبة المخاطر فيها قليلة , اما المصارف الاسلامية فإنها تركز في نشاطها على قاعدة نظام المشاركة في استقطاب اموال المستثمرين وعند منحها التمويل للزبائن على اساس نظام المراجعة للأمر بالشراء او الاجازة المنتهية بالتمليك وغيرهما , وهذا يعني تعرض المصرف الاسلامي الى نسبة عالية من المخاطر الائتمانية , لكن المصرف الاسلامي و ان تعرض الى نسبة عالية من المخاطر بسبب حدة المنافسة ومنحها التمويل للزبائن عن نظام المراجعة للأمر بالشراء وغيره الا ان له طرقا و ادوات تمكنه من السيطرة على هذه المخاطر . ونحن في هذا البحث سنسلط الضوء ان شاء الله تعالى على مفهوم المخاطر الائتمانية في المصرف الاسلامي وكيفية ادارتها وبيان انواعها وتحليلها .

اشكالية البحث :- يمكن طرح الاشكالية الاتية

١. ما مفهوم المخاطر و طبيعتها في المصارف الاسلامية ؟

٢. ما الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصرف الاسلامي ؟

٣. ما طرق تحليل المخاطر الائتمانية في المصرف الاسلامي ؟

فرضيات البحث :

يقوم البحث على فرضية اساسية تتعلق بتحليل ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية للمحافظة على مستويات ائتمانية للمخاطر , ويمكن اجمال هذه الفرضيات على النحو الآتي:

١. المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف الاسلامية اعلى من المصارف التقليدية .

٢. قدرة المصارف الاسلامية في احتواء هذه المخاطر .

٣. تستخدم المصارف الاسلامية اساليب مميزة لإدارة المخاطر الائتمانية .

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث من حيث ان النشاط الائتماني المتمثل بصيغ التمويل الاسلامي تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها المصادر الاسلامية لذلك فإن تفعيل دور ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية تمكنها من فهم وتحديد قياس ومعالجة المخاطر وتقليلها الى ادنى حد ممكن .

اهمية البحث :-

١. اعطاء صورة كاملة عن مختلف المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي الاسلامي.

٢. ابراز كيفية توظيف نظم الرقابة وتفعيل دورها لأغراض ادارة المخاطر في المصارف الائتمانية .

٣. التعرف على انواع المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية .

٤. التعرف على مراحل ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية .

٥. التعرف على الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية واساليبها وتحليلها . وهذا وقد تكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث المقدمة وفيها ذكر إشكالية واهداف واهمية البحث...المبحث الأول : مفهوم المخاطر والائتمان ومخاطر الائتمان وادارة المخاطر وفيه مطلبان.المطلب الأول : مفهوم المخاطر المطلوب الثاني : مفهوم الائتمان ومخاطره وادارته المبحث الثاني : أنواع المخاطر التي تواجه المصرف الاسلامي وأسبابها وفيه أربعة مطالب .المطلب الأول : المخاطر العامة المطلوب الثاني : المخاطر الخاصة في بالمصارف الإسلامية .المطلب الثالث : أمثلة تطبيقية على المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية .المطلب الرابع : أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية.المبحث الثالث : تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مع بيان أسس التطبيق الائتماني النموذج معياري أو النمطي وفيه أربعة مطالب .المطلب الأول : الطريقة التقليدية النوعية .المطلب الثاني : الطريقة التقليدية الكمية .المطلب الثالث : الطريقة الحديثة .المطلب الرابع : أسس التطبيق الائتماني النموذج معياري أو النمطي .الخاتمة وأهم النتائج ثم المصادر .

المبحث الأول مفهوم المخاطر والائتمان ومخاطر الائتمان وادارة المخاطر

المطلب الأول : مفهوم المخاطر

اولاً: المخاطر لغةً: مصدر ميمي فعله خاطر يخاطر , والمخاطر جمع مفرده مخطر وهو مشتق من خطر , ولقد استخدم في معانٍ عدة .

١. فيمن له قدر ومكانة وترق ومنزلة عالية ، يقال : رجل خطر أي ذو قدر وامر خطير أي : رفيع.
٢. بمعنى المراهنة ، يقال تخاطروا على كذا أي : تراهنوا
٣. الاشراف على الهلاك ، يقال : خاطر بنفسه أي : أعترف بها على الهلاك .
والمعنى الثالث هو المعنى المقصود في بحثنا (١).

ثانياً: المخاطر اصطلاحاً

- ١- المخاطر اقتصادياً: عرفت المخاطر اقتصادياً بعدة تعريفات منها :
 - احتمالية الفشل في تحقيق العائد المتوقع (٢).
 - درجة التغير في العائد مقارنة بالمرودود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات .
 - انحراف الارقام الفعلية عن الارقام المتوقعة أو المتنبأ لها.
 - الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد (٣) .
- من خلال التمعن في هذه التعريفات نجد أن هذه التعريفات تشير أن للمخاطر انواعاً وأن هذه الانواع المشار اليها هي: فالتعريف الأول مثلاً يشير إلى المخاطر العادية إذ كل معاملة مالية قائمة على احتمالية حدوث الخسائر .بينما نجد بقية التعريفات تشير إلى نوعين من المخاطر وهي

- أ- مخاطر حقيقة .
- ب- مخاطر شديدة .فدرجة الغير في العائد أو الانحراف في الارقام الفعلية هو أمر نسبي إذ كلما كان التغير أو الانحراف كبيراً كانت المخاطرة شديدة والعكس بالعكس .
- ٢- المخاطر مصرفياً : تعرف المخاطر بأنها : احتمال تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ، فتؤثر على حجم العائد المتوقع لاستثمار معين (٤) . هذا التعريف يشير إلى توقع نوعين من المخاطر :
 - أ- مخاطر حقيقة الخسائر .
 - ب- مخاطر شديدة الخسائر .
- ٣- المخاطر مالياً : الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية بسبب وقوع احداث اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بفعل بشري وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس وخروجها من السوق (٥) .في ضوء هذا التعريف نستطيع تقسيم الاخطار من حيث نشأتها إلى:
 - أ- أخطار المضاربة .

ب- أخطار اقتصادية طبيعية .فأخطار المضاربة هي : تلك الاخطار التي يحدثها الانسان بنفسه املاً في تحقيق مكاسب مالية وتشمل الأخطار التي تترتب على الأعمال التجارية والصناعية والمال واعمال الخدمات. أما الأخطار الاقتصادية الطبيعية: فهي التي تحدث نتيجة لظواهر الطبيعة دون تدخل الانسان فيها ولا يمكن تجنب وقوعها ويترتب عليها خسائر مالية مؤكدة كخطر الحريق أو اخطار الفيضانات .نستنتج من خلال ذكر هذه التعريفات في الاصطلاحات التي ذكرت ما يأتي:

١. أن المخاطر هي أمور احتمالية الوقوع وليست بواقعة.
٢. أن وقوعها ليس على مستوى واحد بل قد تكون مخاطر شديدة أو حقيقة.
٣. أسباب المخاطر قد تكون ارادية أو غير ارادية ، والارادية قد تكون بسبب أخطاء ادارية أو نقص في موارد أو تلاكاً الزبائن في دفع ما بذمتهم .

المخاطر في الفقه الإسلامي

ورد لفظ الخطر أو المخاطرة في كتب الفقه الإسلامي على لسان عدد من الأئمة الأعلام المتقدمين منهم والمتأخرين في مناسبات مختلفة غير اننا نود أن نشير هنا إلى نقطة مهمة وهي أن لفظ المخاطرة أو الخطر لم يرد ذكره في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة وانما ورد معناه في لفظ مرادف له هو الغرر في الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) ان النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (١). لقد تناول الفقهاء مفهوم الخطر في مناسبات عديدة عند تعرضهم لغرر الذي يكون في بعض العقود وبالطبع لا يعني هذا القول أن مفهوم الخطر في

الدراسات المالية كان غائباً عليهم فقد تحدثوا عن المضارة والمشاركة وغيرها من العقود وأفردوا حيزاً كبيراً في كتاباتهم وهي تتضمن أنواعاً مختلفة من المخاطر غير ان جل حديثهم عن المخاطرة والغرر شراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لأنه لا يدري أخرج أم لا يخرج ؟ فإن خرج لم يدري أكون حسناً أم قبيحاً أم ناقصاً أم نكراً أم أنثى؟ وذلك كله يتفاضل أن كان على كذا فقيمه كذا وان كان على كذا فقيمه كذا (٧). وكذلك يقول الامام الشافعي (ؒ) إذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد كلامه عليه شهوداً أو ما شبه هذا فانا له ضامن لم يكن ضامناً لشيء من قبل انه يقضى له ولا يقضى له ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامناً فإنما يلزم الضمان بما عرفه من الضمان فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة (٨).

المطلب الثاني : مفهوم الائتمان ومخاطره وادارته

أولاً: تعريف الائتمان هناك أكثر من تعريف للائتمان وسنختار تعريفين منها مع بيان أيهما أولى بالاعتماد .

• عرف الائتمان بأنه : التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة , بمعنى أن يقوم الدائن بمنح المدين (المقترض) مهلة من الوقت يلتزم عند انتهائها بدفع قيمة الدين * , فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها^٩.

و عرف أيضاً بأنه : الثقة التي يوليها البنك أو المؤسسة المالية لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة (١٠). من خلال التدقيق في التعريف نجد أن التعريف الثاني أعم من التعريف الأول إذ شمل صورة المنح للقرض وصورة المنح للاستثمار لذلك يرى الباحثان أن التعريف الثاني أولى بالاعتماد لشموليته صور الائتمان في الواقع. بعد ان عرفنا مخاطر الائتمان باعتباره مركباً نعرفه الآن باعتباره علماً. مخاطر الائتمان علماً : هو احتمالية اخفاق متعاملي المصرف المقترضين أو المستثمرين (١١) بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف , وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها (١٢). وقد عبر الفقهاء عن عدم القدرة على السداد ب(تعذر حصول الدين) (١٣). ومنهم من عبر عنه ب(العيب في الدين)^{١٤}. لذلك فان التمويل الذي يمنح للمدين أو المستثمر يقوم اساساً على الثقة المتبادلة وهذه الثقة يوليها المصرف لشخص ما مقابل التزمه بالوفاء بالتزاماته وتعهدهاته.

ثانياً: إدارة المخاطر وأنواعه

أولاً: إدارة المخاطر : عرف هذا المصطلح بعدة تعريفات وسبب هذا التفاوت في تصوير هذا المصطلح إذ بعضها فيه تعميم لإجراءات ادارة المخاطر وبعضها فيه تخصيص لقلت الإجراءات فإدارة المخاطر عرفت بانها :

• نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها ودعم قياسها وتحقيق آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية (١٥)

• القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد وتتضمن اتخاذ القرارات الخاصة بموضوع الموازنة بين المخاطر والعائد واستخدام أدوات مالية مختلفة لتحقيق نسب مرضية من العوائد المرجحة بالمخاطر (١٦).

• منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (١٧).

• كافة الاجراءات التي تقوم بها الادارة للحد من الآثار سلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن (١٨).

عند تدقيق النظر يلاحظ ان هذه المفاهيم تدور جميعاً في مدار واحد وأن كان بعضها كما قلنا سابقاً عاماً يصف تلك الاجراءات التي تقوم عليها ماهية ادارة المخاطر , وبعضها الآخر مخصصاً يتكك العلاقة الرابطة بين ادارة المخاطر وتحقيق العوائد , الا انها اتفقت في تحديد الهدف من ادارة المخاطر وهو ليس الغاؤها أو أنما تحقيق آثارها بحيث يتم العمل على تقليل المستوى المطلق للمخاطر حتى تصبح ضمن المستوى المقبول للمخاطر في الاعراف المالية مما يعني القدرة على التعامل معها وادارتها. وبناء على ما سبق من ذكر تعريفات ادارة المخاطر يمكن اعتبار التعريف الذي صاغته د. شيرين لإدارة المخاطر لكونه أكثر وضوحاً وهو (ادارة المخاطر هي دراسة وتحليل وتخطيط مختلف العناصر والاحتمالات المصرفية بقصد التنبؤ باحتمالية وقوع خسائر أو جعلها في مستواها الأدنى والعمل على تجاوز الأثر السلبي لها) (١٩).

أهمية وأهداف ادارة المخاطر

أولاً : الأهمية : إن الاهتمام الكبير لتطوير المخاطر وتحسين ادارة المخاطر لدى المصرف يأتي لأهمية الادارة ودورها في تعزيز متانة الجهاز المصرفي وسلامته وللاثر الايجابي لذلك على ربحية الجهاز المصرفي ونوع ومستوى الخدمات التي يقدمها لعملائه من مختلف القطاعات

الاقتصادية وتحقق بذلك دوراً أكثر عمقاً وفاعلية في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات , إذ أن الإدارة الجيدة والمنظمة والمنضبطة تؤدي إلى تحسين الربحية من خلال تعويض نسبة الخطر الذي يواجهه أي مصرف . ويمكن إجمال هذه الأهمية بما يأتي :

١. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف .
٢. المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة العمل .
٣. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية .
٤. مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة نازل (٢٠) .

ثانياً: الأهداف : الجهة القائمة على إدارة المخاطر لدى الجهاز المصرفي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال ادارتها للمخاطر وهذه الأهداف هي:

١. التعرف على مصدر الخطر ونوعه وهذا يتحقق من خلال جمع قسم إدارة المخاطر كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المصرف ثم القيام بتحليلها ورفع تقرير بها لوضع الخطط بهدف تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع ومصادر المخاطر التي تواجه المصرف .
٢. قياس احتمالية وقوع الخطر وذلك بتبني ادوات ذات قدرة على قياس احتمال تحقق الخطر ووقوعه ومن خلاله أيضاً يتم تقويم ربحية المنشآت المتقدمة التي تمولها المصارف .
٣. تحديد مقدار التأثير على الإيرادات والدخل والأصول هذا يستلزم تقدير الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع اعتماد البنك في إدارة أعماله على خطط قائمة على برامج محددة باستخدام أحدث أساليب إدارة المخاطر .
٤. فحص وتقييم الاثر المحتمل على أعمال المعرف , تقوم إدارة المخاطر بهذه الوظيفة لمراقبة المخاطر وتقييم كمية ونوعية المخاطر في موجودات البنك والممارسات الإدارية مما يعني تحقيق متابعة تامة لجميع المخاطر بالمصرف وليكون المصرف على جاهزية قصوى لما يمكن له ان يتحملة من خسائر نتيجة العامل هذه المخاطر ومن ثم تقييم الأثر المتوقع لها على استمراري المصرف وأعماله.
٥. تخطيط ما يجب القيام به في مجالات الرقابة والسيطرة لتقليل الأثر أو الغاء مصادر المخاطر .

وهذه انما يكون في المراحل النهائية لإدارة المخاطر وهي مرحلة التعامل مع المخاطر في محاولة للتحكم في حجم هذه المخاطر وتقليل آثارها السلبية على المصرف , ويتحقق هذا بالعمل على ابتداء وتفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر وكذلك تحديد طرف الرقابة الفعالة وكيفية تطبيق إجراءات هذه الرقابة ويمكن التقليل من المخاطر من خلال التنوع في الأنشطة (٢١).

المبحث الثاني : أنواع المخاطر التي تواجه المصرف الإسلامي وأسبابها

هناك ملامح مشتركة وأخرى مختلفة بين الصيرفة الإسلامية وبين البنوك التقليدية فيما تتعرض له من مخاطر , ومن الملاحظ أن نوعية التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية تبدو أكثر صعوبة من التحديات التي تواجهها مؤسسات مصرفية أخرى نظراً لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها , وبناء على هذا اقتضى هذا المبحث تقسيمه إلى أربعة مطالب .

المطلب الأول : مخاطر عامة وهذه تصنف إلى نوعين من المخاطر.

١. المخاطر المالية.
 ٢. مخاطر الأعمال .
- أولاً: المخاطر المالية :** هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف ينجم عنها خسائر مالية , وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واعترافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركة الاسعار والاضواح الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة . وتنقسم المخاطر المالية إلى ثلاثة أقسام.
- أ- مخاطر الائتمان : يعد هذا التقسم واحد من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك وهي تلك المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف آخر عن سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها .
- ب- مخاطر السوق : وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الاسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية^{٢٢}, وتنقسم إلى :
- مخاطر اسعار الفائدة

تعد مخاطر اسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف وأكثرها تعقيداً بما في ذلك المصارف الإسلامية عادة كسعر مرجعي لتحديد اسعار ادواتها المالية المختلفة بأسعار الفائدة فأنها تتأثر وبصورة غير مباشرة بهذا النوع من المخاطر , وأيضاً أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد , ويترتب على ذلك أن تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذا النوع من العقود . ومع تأثيرها من الربح في المنتج الاسلامي الا أن هذا التأثير يتفاوت بين منتج ومنتج آخر , فالمخاطر أكثر شدة في عقود الاستصناع والسلم مثلاً وذلك لطول أجلها وعدم إمكانية تغير أسعارها وهي أقل سبباً في المربحة وكذلك تؤثر أسعار الفائدة على العائد الموزع على المستثمرين وعلى أسعار الاوراق المالية واسعار صرف العملات مما يؤثر على أصول وخصوم المصرف الإسلامي ومن ثم على ربحيته .

- مخاطر أسعار الصرف: تحتفظ المصارف الإسلامية بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات وغير ذلك الأمر الذي يجعلها عرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات .
- ودرجة تأثر المصرف بتغيرات اسعار العملات بحسب نسبة حجم تعامله بها , فكلما زادت نسبة احتفاظ المصرف بالعملات الأجنبية^{٢٣} إلى اجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية كلما زاد حجم مخاطر اسعار الصرف.
- مخاطر التسعير : ويتمثل هذا النوع في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية ويحصل هذا بسبب تذبذب أسواق السندات والأسهم والسلع وتظهر مخاطر السعر في المصارف الإسلامية في الادوات التمويلية الإسلامية ومن خلال تملك المصرف الأصل^{٢٤}.

ج- مخاطر السيولة سبب نشؤ هذا النوع من المخاطر هو عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الاصول , وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته , ومن الممكن أن تؤدي في حالات قصوى إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف . وتعود أسباب هذا النوع من المخاطر إلى :

- ضعف التخطيط لتوفير السيولة اللازمة .
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة تسيل الأصول.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- التعثر في السداد بسبب الركود الاقتصادي والازمات الحادة في اسواق المال^{٢٥} .

ثانياً: مخاطر الأعمال: تحدث مخاطر الاعمال نتيجة النشاط الذي يقوم به المصرف , وينتج عن هذه الأعمال مجموعة من المخاطر هي:

١. المخاطر التشغيلية : عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة (٢٠٠١) المخاطر التشغيلية بأنها :

مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية. من خلال هذا التعريف نستنتج أن اسباب المخاطر التشغيلية هي :

أ- العمليات الداخلية : وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية , والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي , والاختفاق في تنفيذ المعاملات وادارة العمليات ومثال ذلك الأخطاء في إدخال البيانات والخلافات التجارية وخسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء^{٢٦}.

ب- العنصر البشري: وهي مخاطر التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات كما تشمل الأفعال التي يكون القصد منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل في استعمال القوانين واللوائح التنظيمية للمصرف وكذلك الخسائر الناجمة عن سوء التعامل مع العملاء والمساهمين والاطراف الاخرى ذات الصلة , وهي تشمل كل عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالاختلاس المالي والتهرب الضريبي المتعمد والتعمد في اعداد تقارير خاطئة عن أوضاع المصرف والتجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة وإساءة استخدام بيانات العملاء السرية والمعالجات الخاطئة والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.

ج- الأنظمة الآلية: هي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية أو تكنولوجيا المعلومات أو عدم توفر الأنظمة التي تتناسب مع احتياجات المصارف الإسلامية خاصة وأن معظم الأنظمة برمجت لخدمة الصناعة التقليدية بحكم اسبقيتها ورواجها في السوق

المصرفي ومن أمثلة هذه الخسائر انهيار أنظمة الكمبيوتر والاعطال في أنظمة الاتصالات وإخطاء لبرمجة وفيروسات الحاسب والفائدة المفقودة بسبب العطل .

د - الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية وهي الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث بما يشمل الاحتيال الخارجي ومن أمثلة الاحتيال الخارجي السرقة والسطو المسلح وتزييف العملات والتزوير والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب وسرقة البيانات والاحتيال عبر بطاقات الائتمان وشيكات الكمبيوتر والارهاب والابتزاز والكوارث الطبيعية كالهزات الارضية والحرائق والفيضانات... الخ^(٢٧) .

٢. المخاطر القانونية : يتعلق هذا النوع من المخاطر بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه وعدى علاقتها بالمساهمين، وتتشأ المخاطر القانونية نتيجة عوامل كثيرة منها .

أ- وقوع التزامات غير متوقعة .

ب- فقد جانب من قيمة أصل من الاصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم .

ج- التعرض للتغيرات غير المتوقعة في إطار كل من القوانين والتنظيمات والتشريعات.

د- عوامل عدم التيقن ازاء القوانين .

هـ- غياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية .

٣. المخاطر السياسية

وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية كفرض الضرائب وتغيير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها وكذلك تتكون المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة^(٢٨) .

٤. المخاطر الاستراتيجية

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تكون لها تأثير على إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجارب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي^(٢٩) .

المطلب الثاني : المخاطر الخاصة التي تختص بها المصارف الإسلامية

إن الطبيعة المميزة للصيرفة الإسلامية جعلتها عرضة لجملة من المخاطر تتفرد بها عن المصارف التقليدية , وهذه المخاطر هي :

١. المخاطر التجارية المنقولة تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة سواء من قبل المؤسسات المالية الإسلامية أو التقليدية خصوصاً في مجال استقطاب اموال المودعين والمستثمرين , ومن أجل ذلك تسعى إلى استثمار اموالها في مشاريع ذات ارباح عالية ومنح عوائد مجزية للمتعاملين معها , لكن قد يضطر المصرف الإسلامي بسبب ظروف تجاري إلى رفع معدل العائد لإصحاب الودائع متنازلاً في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح لإقناعهم بالاستمرار في استثمار أموال لديه بدلاً من سحبها واستثمارها في جهة أخرى مما يعرض المصرف لمخاطر الازاحة التجارية أو المخاطر المنقولة^{٣٠} .

٢. مخاطر فقدان الثقة

تتعرض المصارف الاسلامية لهذا النوع من المخاطر بسبب فقدان ثقة عملائها وسبب هذا أما غياب الفهم الصحيح للصيرفة الإسلامية أو بسبب الشك في شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية أو بسبب تقصير وإهمال المصرف في اداء عمله .

٣. المخاطر الاستثمارية

وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة المصرف لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخافة أو تقصيراً أو اهمالاً في ادارة وصيانة الأموال المودعة لديه ومن ثم فإن المصرف سيتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر وعليه فإن رأس مال المصرف يتحمل جزء من الخسائر الناجمة عنها مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

٤. يعتبر التزام المصرف الإسلامي فيما يؤديه من أعمال وخدمات بأحكام الشريعة الاسلامية من أهم الخصائص المميزة للمصرف الاسلامي والتي منها تستمد الصفات الأخرى كيان وجودها وثقة المتعاملين معه وعند عدم الالتزام يتعرض المصرف الإسلامي إلى مخاطر قد تؤدي إلى افشاله وخروجه من ساحة العمل المصرفي والاستثمارات التجارية بسبب ضعف أو شك المتعاملين معه مما يؤدي إلى سحب ودائعهم وايداعها في مكان آخر .

٥. مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية

إن الصيرفة الإسلامية جزء من نظام الصيرفة العالمية فإن القطاع المصرفي الإسلامي يجب أن تكون على تواصل يومي مع المصارف العربية والعلمية وعلى المصارف الإسلامية أن تلتزم بمعايير العمل المالي والدولي وتطوير خدماتها ومنتجاتها بما يتماشى والتطورات والمعايير المالية الدولية.

٦. مخاطر عدم الالتزام بتعليمات البنك المصرفي , لان البنك المركزي يضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل اليه الاشراف السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي .

٧. مخاطر صيغ التمويل الاسلامية

أن أغلب الصيغ المستخدمة من طرق المصارف الإسلامية في نشاطها ما زالت تثير جدلاً فقيهاً حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك^{٣١} .

المطلب الثالث : أمثلة تطبيقية على المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية .

أ- مخاطر المشاركة المصرفية الإسلامية مع وجود مزايا التمويل بالمشاركة إلا أن هذا الاسلوب التمويلي لم يأخذ مكانه في حيز التطبيق لعدة اسباب هي:

١. التمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة فإنه يؤدي إلى تحمل المصرف الإسلامي الربح والخسارة ومن ثم زيادة حجم مخاطر رأس المال .
٢. عدم الالتزام بشروط المشاركة الشرعية وسوء ادارتها .
٣. تجاوز المدة الكلية للعمليات ,
٤. صعوبة تخطيط وتقدير التدفقات النقدية الداخلة بدقة^{٣٢} .

ب- مخاطر المصارفة المصرفية الإسلامية : تعتبر المضاربة الركيزة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي ومع ذلك أظهرت الدراسة الميدانية قلة تعامل المصارف الإسلامية بصيغة المضاربة نظراً لما يكتف هذه الصيغة من مخاطر كثيرة من الناحية التطبيقية ومن هذه المخاطر :

١. عدم قيام العميل بالإفصاح الدقيق عن نتائج المشروع .
 ٢. عدم استطاعة المصارف الاسلامية الحصول على الضمانات في عميلة المضاربة لتخفيض المخاطر .
 ٣. عدم إمكانية تدخل المصرف في عملية المضاربة بالشكل الذي يمكنه مع التأكيد من سلامة استخدام الأموال المسلمة إليه .
 ٤. مخاطر التعدي والتقصير بسبب سوء ادارة العميل مما يضر بمصالح المصرف .
- ج - مخاطر المرابحة للأمر بالشراء^{٣٣} , وتشمل هذه المخاطر بما يأتي :

١. مخاطر عدم السداد من قبل بعض العملاء .
٢. مخاطر المتأخرات الفنية الناتجة عن عدم تزامن التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجية للمتعامل.
٣. مخاطر السوق والمتمثلة بتذبذب العائد نتيجة تغير اسعار السلع في الأسواق الدولية بسرعة بالإضافة إلى مخاطر السعر المرجعي .
٤. ارتفاع نسبة التضخم مقرونة مع طول فترة السداد .
٥. المخاطر التشغيلية والمتمثلة بهلاك السلعة قبل التسليم .
٦. مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية بحصول القبض المطلوب شرعاً^{٣٤} .

د- مخاطر السلم في المصارف الإسلامية , وتتمثل هذه المخاطر بما يأتي :

١. اتفاق ثمن الشراء في غير الغرض المحدد من محل العقد .
٢. مخاطر تشغيلية , وتشمل بتلف البضاعة أما كلياً أو جزئياً وهي تحت يد البائع لأسباب لا ترجع للبائع.
٣. مخاطر تسويق سلعة السلم كعدم القدرة على بيع البضاعة بعد استلامها بواسطة المصرف إذ أن المصرف ليس متخصصاً في هذا النوع من التجارة .
٤. انخفاض جودة السلعة عما أتفق عليه^{٣٥} .

المطلب الرابع : اسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية .

هناك مجموعة منة العوامل أسهمت في ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية وهذه العوامل هي:

1. افتقار المصارف الإسلامية إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية كالموارد المالية المناسبة والخبرات الاستثمارية والأجهزة المعاونة والنظم.
2. حداثة النظام المصرفي الإسلامي إذ كانت هذه المصارف في بداياتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة لتستطيع أن تثبت اقدامها في السوق المصرفية وهو ما لا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل.
3. مؤثرات البيئة المحيطة إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معقولات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية منها التشريعات والاجراءات التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية بالإضافة إلى إخضاع المصارف الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها المصارف المركزية والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
4. المفاهيم الاجتماعية الخاطئة السائدة حيث تنتظر للمصارف الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح أو أنها مصارف مثلها مثل المصارف التقليدية تتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة .
5. مؤثرات البنية الذاتية للمصارف الإسلامية حيث استخدمت المصارف منهج المحاكاة للبنوك التقليدية في بعض المجالات سواء فيما يخص استقطاب الموارد أو توظيفها كالخدمات المالية التي تقدمها .
6. غياب سوق مالية إسلامية نشطة حيث تساهم الاسواق المالية في تطوير وتفعيل عمل المصارف الإسلامية^(٣٦).

المبحث الثالث تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مع بيان أسس التطبيق الائتماني النموذجي عيارياً أو النطبي

تجري المصارف الإسلامية عملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل أو رفضه , معتمدة في ذلك على مجموعة من الاساليب والطرق المتنوعة ونحن سنذكر بعضاً من هذه الطرق وذلك لان موضوع تحليل المخاطر وحده يمكن أن يكون بحثاً متكاملاً لأهمية وكثرة طرقه ولان مجالات شرح البحوث لا تسمح ببحوث طويلة وموسعة , لذا سنختصر ذكر هذه الطرق قدر الإمكان في أربعة مطالب

المطلب الأول : الطريقة التقليدية النوعية

طبيعة الطريقة التقليدية النوعية لتحليل المخاطر في المصارف الإسلامية تتميز هذه الطريقة بالسهولة للكشف عن ملاءة العميل وقدرته في السداد أو عدم ملاءته وقدرته . وهذه الطريقة لها ثلاثة فروع^{٣٧} .

الفرع الأول : التحليل على أساس 5cs.

الفرع الثاني : التحليل على أساس 5ps.

الفرع الثالث : التحليل على أساس PRISM .

التحليل على أساس 5ps^{٣٨} هذا النوع من التحليل يعتمد في طريقته على تشخيص العناصر الآتية :

١. تحليل شخصية العميل : أن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة لان شخصية العميل تعد ركيزة أساسية في القرار الائتماني ، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة ومصداقية في الاوساط المالية وملتزمًا بكافة تعهداته كان اقدر على اقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

٢. رأس المال

يعتبر رأس المال أحد أهم أسس منح الائتمان له إذ يمثل ملاءة العميل وقدرته على تغطية قيمة الائتمان الممنوح له , فهو بمثابة الضمان الاضافي في حال فشل العميل في التسديد ، فكلما كان رأس مال العميل كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح .

٣. الضمان :

يقصد هنا ما يقدمه العميل للمصرف الإسلامي كرهن لتعزيز ثقة المصرف بالعمل مقابل حصوله على الائتمان الذي يحتاجه , ويتنوع الضمان الذي يقدمه العميل للمصرف الإسلامي وكما يأتي:

أ- الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على التمويل وهو رهن لا يجوز للعميل التصرف فيه .

ب- شخص ذو كفاية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه ادارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان .

ج- شيء مملوك لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل .

٤. الظروف المحيطة بالعمل

المقصود بالظروف المحيطة بالعمل هنا الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان إذ تنتظر فيها ادارة الائتمان مدى تأثيرها على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله , والمقصود بالظروف العامة الوضع الاقتصادي العام في

المقصود بالقدرة هنا مدى كفاءة العميل في ادارة مشاريعه واستخدام امواله المستثمرة بالاضافة إلى التأكد من خيراته الفنية والادارية والأنظمة المحاسبية والمالية التي يستخدمها , لضمان قدرة العميل على سداد قيمة الأئتمان الممنوح ومن ثم تقليل احتمال التعرض للمخاطر الائتمانية^{٣٩} . التحليل على أساس 5ps يعتمد هذا التحليل على تشخيص العناصر الآتية:

١. تحليل الأشخاص :

وذلك من خلال تحليل شخصية العميل وأخلاقياته وكفاءته وخبراته والتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته وكذلك تحليل كفاءة ادارة المصرف وفعاليتها في تحقيق عوائد مجزية وتقليل المخاطر .

٢. الغرض من الأئتمان :

تهتم المصارف الإسلامية بدراسة طلب الأئتمان من قبل العميل لبيان الغرض من طلب الأئتمان , فإن كان الغرض من الأئتمان يتعارض مع طبيعة عمل المصرف الإسلامي فيتم رفض منح الأئتمان له.

٣. القدرة على السداد :

يقصد بالقدرة على السداد قدرة العميل على تحقيق الدخل ومن ثم قدرته على سداد ما عليه في المواعيد المحددة سلفاً , ويعتبر معيار القدرة على السداد أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الأئتمان .

٤. الحماية : يقوم المصرف بتحليل الضمانات المقدمة من العميل والتأكد من مدى ملاءمتها للأئتمان المطلوب , ومن سرعة تسيلها لأجل حماية مصالح المصرف^{٤٠} .

٥. النظرة المستقبلية: يقصد بها استكشاف حالات عدم التأكد التي تحيط بالأئتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الأئتمان , واستكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

٦. التحليل على أساس PRISM^{٤١}

هذا النوع من التحليل يمثل النظرة الحديثة لمتطلبات التحليل الائتماني, وهو يجمع بين مكونات النوعين السابقين , فيشمل النظر المستقبلية والقدرة على السداد والغاية من الاقتراض والضمانات .

المطلب الثاني: الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الأئتمان في المصارف الإسلامية

وتشمل هذه الطريقة ثلاثة أنواع هي^{٤٢}:

١. التحليل المالي (النسب المالية) .

٢. الأنظمة الخبيرة .

٣. نموذج التقيط .

١- التحليل المالي (النسب المالية) : التحليل المالي يعتبر من الادوات المهمة التي يستعين بها صانع القرار التمويلي في اتخاذ قرار منح الأئتمان وأيضاً يساعد في الكشف عن الكثير من الغموض الذي يكشف طلب العميل للأئتمان , وأن غرض ادارة الأئتمان من التحليل المالي للقوائم المالية هو التأكد من نقطتين هما

أ- قدرة العميل على تسديد مستحقات المصرف في تاريخ استحقاقها .

ب- تحديد مدى حاجة العميل للأئتمان المطلوب وتستخدم لتحليل قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل النسب الآتية:

▪ نسبة التداول : تقيس هذه النسبة مدى لجوء العميل إلى الأئتمان قصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه , وكذلك تمثل هذه النسبة حد الأمان الذي يضمن للمصرف قدرة العميل على تسديد ما بذمته من أئتمان قصير الأجل .

▪ تحليل نسب النشاط : وفائدة هذا التحليل معرفة مدى كفاءة المصرف في استخدام وادارة أصوله وموارده المالية , وكذلك بيان العلاقة بين الاستثمار في عناصر الاصول والايرادات المحققة.

▪ تحليل ربحية العميل : تعكس نسب الربحية الاداء الكلي للعميل , و هي مقياس لفاعلية وكفاءة العميل في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية .

▪ معدل العائد على حقوق الملكية .

تستخدم ادارة الأئتمان معدل العائد على حقوق الملكية لمعرفة مدى اعتماد العميل على اموال الغير في تمويل استثماراته, ويستخدم كمؤشر لمدى قدرة العميل في حسن توظيف الاموال المستثمرة .

٢- **الأنظمة الخبيرة** : تستخدم المصارف الاسلامية كغيرها من المصارف طريقة الانظمة الخبيرة لاتخاذ قرار منح الأئتمان و تقييم العملاء باستعمال المعلومات المحاسبية و المالية , و يتم ذلك عن طريق استجواب مسؤولي ادارة الأئتمان بالمصرف تجاربهم في مجال منح الأئتمان و انظمتهم في تقييم المخاطر الناجمة عنه .

٣- **نموذج التنقيط** :وهي طريقة آلية في تنقيط و تصنيف مخاطر الأئتمان والتنبؤ بإحتمالات الفشل , تعتمد هذه الطريقة على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بإعطاء نقطة اوزان لكل عميل^(٤٣).

المطلب الثالث : الطرق الحديثة لتحليل مخاطر الأئتمان في المصارف الإسلامية

وتؤخذ من هذه الطريقة النموذج المعياري أو النمطي وذلك خشية الإطالة .النموذج المعياري أو النمطي : يعتبر هذا النموذج من ابسط طرق تحليل المخاطر الائتمانية تستخدمها المصارف التي تمارس أنشطة بسيطة غير معقدة. يتضمن هذا الاسلوب تصنيفاً أدق للمخاطر كما يضمن توسيع استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية .

▪ مستويات التصنيف الائتماني في هذا النموذج تصنف مستويات التصنيف الائتماني الى عشر مستويات .

المستوى الأول : رمزه (AAA) ويعني الدرجة الممتازة وهي اعلى درجة لتقييم الملاءة الائتمانية للعميل طالب الأئتمان.

المستوى الثاني : رمزه (AA) و يعني درجة جيد جداً من حيث الملاءة حيث يتمتع صاحبها بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها .

المستوى الثالث : رمزه (A) و يعني جيد من حيث الملاءة ويتمتع صاحبها بقدرة عالية في الوفاء بالتزاماته غير انها اكثر عرضة لأثار اي تغييرات في الأوضاع المالية و الاقتصادية .

المستوى الرابع : رمزه (BBB) و يعني مقبول و هي درجة مرضية للملاءة إلا ان اي تغيير في الأوضاع الاقتصادية والمالية قد يؤثر على قدرة العميل على السداد .

المستوى الخامس : و رمزه (BB) ويعني مقبول بحذر و يشير هذا التصنيف الى شكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها و من ثم تكون التزامات العميل محفوفة بالمخاطر الائتمانية .

المستوى السادس : رمزه (B) ويشير الى ازدياد الشكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته ولا تتوفر الحماية الكافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغييرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية و المالية .

المستوى السابع : تسهيلات تحت رعاية خاصة رمزه (CCC) وهي درجة مقبولة نوعا ما تتطلب متابعة مستمرة لأوضاع العميل وسبب هذا ضعف في الربحية أو انخفاض التدفقات النقدية أو نقص الضمانات المطلوبة أو نشاط حديث للعميل .

المستوى الثامن : تسهيلات دون المستوى القياسي رمزه (CC) وتشير هذه الدرجة الى تصنيف تحت المستوى بسبب تدهور قدرة العميل في السداد حيث تظهر عليـة مؤشرات بداية التغيير المالي كانهخفاض قيمة الضمانات وعدم القدرة في الحصول على تمويل جديد وتأخر في سداد بعض الالتزامات .

المستوى التاسع: تسهيلات مشكوك فيها رمزه (C) وهي درجة متدنية تحت المستوى حيث تظهر على العميل مؤثرات العجز عن السداد .

المستوى العاشر: إفلاس وتعثر رمزه (D) وهي أدنى درجة لتقييم الملاءة حيث تععدم فيها كل احتمالات السداد لمدة تتجاوز السنة^(٤٤).

المطلب الرابع : أسس التصنيف الائتماني للنموذج المعياري أو النمطي

يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعميل بالاعتماد على مجموعة من الأسس أهمها

▪ استقرار الصناعة

▪ استقرار المؤسسة

▪ القدرة التنافسية

▪ مؤشرات ونتائج الاداء التشغيلي

- التدفقات النقدية والموقف المالي
- الادارة والرقابة الداخلية
- التعامل مع المشاكل القانونية
- هيكل التمويل والتسهيلات
- أرصدة مستحقة السداد⁴⁵.

الختامه لأهم النتائج

١. أن المخاطر هي أمور احتمالية الوقوع وليست بواقعة .
٢. أن وقوع المخاطر ليس على مستوى واحد بل تكون مخاطرة شديدة ومخاطرة حقيقية .
٣. أسباب المخاطر قد تكون ارادية وقد تكون لا ارادية .
٤. المصارف الإسلامية مؤسسات مالية وتجارية وليست جمعيات خيرية .
٥. المصارف الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية عن نظيرتها المصارف التقليدية بسبب عدم لجوء المصارف الاسلامية بالتعامل الربوي.
٦. تتنوع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين مصادر داخلية وخارجية ومصادر أخرى إذ تشكل هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للمصرف الإسلامي .
٧. تواجه المصارف الإسلامية المخاطر التي تتعرض لها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة و معايير المؤسسات المالية الإسلامية من جهة اخرى .
٨. تواجه المصارف الإسلامية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها , فهي تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة كالمراوحة والسلم والاستصناع وغيرها اكثر من صيغ التمويل القائمة على عقود المشاركات .
٩. استطاعت المصارف الإسلامية على الرغم من حداثتها في العمل المصرفي ان تتكيف الممارسات لإدارة المخاطر .

Conclusion of the Most Important Results

1. Risk is a possibility, not a reality.
2. The risk is not on a single level, but a very high risk and a real risk.
3. The reasons for the risks may be voluntary and they may be involuntary.
4. Islamic banks are financial and commercial institutions, not charities.
5. Islamic banks are more vulnerable to credit risk than their traditional bank counterparts because Islamic banks do not resort to usury.
6. The sources of funds in Islamic banks vary from internal to external to other sources. These resources form the basis of the Islamic Bank's financial position.
7. Islamic banks face risks in accordance with the principles of Islamic law on the one hand and the standards of Islamic financial institutions on the other.
8. Islamic banks face credit risks in all their operations. They face this type of risk in the form of financing based on debt contracts, such as Al-Harapah, Al-Salam, Al-Masthaba and others, than in the form of financing based on partner contracts.
9. Despite their novelty in banking, Islamic banks have adapted practices to manage risk.

المصادر

١. ادارة الاعمال التخصصي في الجمهورية السورية ، اعداد الطالب فادي سيف بأشراف د. مهند أرناؤوط , بحث مقدم لنيل درجة الماجستير , ٢٠١٦ . ٢٧ .
٢. ادارة البنوك , مدخل كمي واستراتيجي معاصر , فلاح حسن الحسيني , مؤيد عبدالرحمن الدوري , دار وائل , ٢٠٠٠ .
٣. ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة وتحليلية ، د. شوقي بورقية ود. هاجر زرارقي , دار النفائس , ط ١ , ٢٠١٥ .
١. ادارة المخاطر , طارق عبد العال حماد , الدار الجامعية , الاسكندرية , ٢٠٠٣ .
٢. ادارة المخاطر , تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية , المعهد الإسلامي للتمية للبحوث والتدريب جدة , ٢٠٠٣ .

٣. ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، راتبة علاونه ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، قسم الإقتصاد و المصارف الإسلامية ، الأردن ، ٢٠٠٥ .
٤. ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، فضل عبد الكريم محمد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان ، ٢٠٠٧ .
٥. ادارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية ، حسين سعيد ، سوريا ، ٢٠٠٦ .
٦. ادارة المخاطر في مصارف المشاركة ، نوال بن عمارة ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ٢٠-٢١ اكتوبر ٢٠٠٩ .
٧. ادارة المخاطر ، طارق الله خان حبيب احمد : ٢٧ .
٨. ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ، علي عبد الله
٩. ادارة مخاطر الصكوك الإسلامية، اشرف محمد دواية ، بحث مقدم للملتقى الدولي استراتيجي ادارة المخاطر في مؤسسات الافاق و التحديات ، كلية العلوم الإقتصادية والتيسير ، جامعة الشلف ، ٢٠٠٨ .
١٠. ادارة مخاطر الائتمانية ، مهدي حنا نقولا عيسى ، دار الراهية ، ٢٠١٠ .
١١. اساسيات إدارة المخاطر ، ياسين عبد الله التميمي ، الإمارات العربية المتحدة ، ط١ ، ١٩٩٨ .
١٢. استثمار المال في الاسلام ، احمد محمد عفيفي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
١٣. أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر ، ابراهيم الكراسه ، معهد السياسات الإقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ١٤ . الام ، للأمام الشافعي ، دار المعرفة .
١٥. الأئتمان المصرفي ومخاطره في المصارف الإسلامية ، منهج متكامل ، عبد المطلب عبد الحميد ، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات ، مصر ، ط١ ، ٢٠١٠ :
١٦. البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، محمد محمود العجلوني ، دار المسير ، ٢٠٠٨ .
١٧. التحكم المؤسسي ، أمية طوقان ، ملحق رقم (١) البنك المركزي الاردني ٢٠٠٣ م
١٨. التطبيق المعاصر لعقد السلم ، زيد محمد عبد العزيز ، دراسة في الإقتصاد الإسلامي (١٠) ، ط١ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩ . تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر ، زاهر الرمحي
٢٠. تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية في لإطار مقررات لجنة بازل ، تهناني محمد الزغابي
٢١. تقييم اداء المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، مجلو الباحث العدد ٣ ، محمد الجموعي قريشي ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٠ .
٢٢. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠١٤ .
٢٣. الرقابة والاشراف على البنوك الإسلامية ، محمد عمر شبرا ، طارق الله خان ، ورقة مناسبات ٣ ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، ٢٠٠٠ .
٢٤. صحيح مسلم ، تحقيق و تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ، مطبعة دار احياء التراث العربي .
٢٥. القروض المتعثرة في مؤسسات ا لاقرض في فلسطين: اسبابها وسبل ومعالجتها ، احمد يوسف ربيعي ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٩ .
٢٦. قياس كفاءة الاداء المالي للبنوك الاسلامية ، محمد علي محمد العقول .
٢٧. لسان العرب المحيط ، عبد الله العلي ، دار لسان العرب ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٢٨. المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين ، نصر عبد الكريم ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السنوي الخامس ، جامعة فيلاد ليفا الاردنية ، ٢٠٠٧ .
٢٩. مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها ، ضمن كتاب ادارة الاصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي ، ناصر الغريب ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢ .
٣٠. مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ، المؤتمر العالمي الأول ، الاستثمار و التمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة ، ٨-٩ ماي ، ٢٠٠٥ .

٣١. مختار الصحاح, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ), المحقق: يوسف الشيخ محمد.
٣٢. مشكلة المتأخرات في المصارف الإسلامية ، محمد قاسم ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد الأول ، المجلد الخامس ، ١٩٩٥
٣٣. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة رقم (٣) .
٣٤. مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، دريد كامل الشبيب ، دار الميسرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٩ .
٣٥. المنتقى شرح الموطأ ، سليمان بن خلف الباجي ، دار الكتاب العربي .
٣٦. نحو نظام نقدي عادل ، محمد عمر شابرا : ١٧٦ .
٣٧. نظرية العقد لابن تيممة، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية ، ١٩٤٩ .
٣٨. الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم ابو قعنونة ، دار النفائس ط ١ ، ٢٠١٦ .

هوامش البحث

١ () لسان العرب المحيط ، عبد الله العلياني : ٨٥٧/٢. مختار الصحاح ، الرازي ، مادة خطر ٩٣/١ ط.

٢ () مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، دريد كامل : ١٦٠

٣ () ادارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، فلاح حسن : ١٦٦ ، الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم : ١٥١

٤ () ادارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية ، حسين سعيد : ٤ .

٥ () اساسيات ادارة الخطر ، ياسين عبد الله التميمي : ٢٧ .

٦ () رواه مسلم : ١٥٧ / ٢

٧ () المنتقى شرح الموطأ، سليمان بن خلف الباجي : ٤٢/٥

٨ () الام ، للأمام الشافعي : ٧ .

* إذا كان هذا الأئتمان صادراً من مصرف تجاري نضاف إلى التعريف عبارة (مقابل عائد مادي أو فائدة ربوية متفق عليها سابقاً بين الطرفين) لان المصارف التجارية تتعامل بالفائدة الربوية عند الاقراض. وإذا كان الائتمان صادراً من مصرف إسلامي تضاف إلى التعريف عبارة (مقابل عائد مادي متفق عليه إذا كان المنح استثماراً والا فلا) لان المصرف الإسلامي لا يتعامل بالفائدة الربوية لا عند الاقراض ولا عند القروض المتعثرة في مؤسسات ا لاقراض في فلسطين: اسبابها وسبل ومعالجتها ، احمد يوسف ربيعي: ٧ .

(١٠) ينظر: تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية : ٤، ادارة الاعمال التخصصي: ٢٧ .

(١١) هذه الكلمة من اضافة الباحثين ليدخل في التعريف صورة الاستثمار بناء على ترجيح تعريف الائتمان فيما مر ليشمل صورة القرض وصورة الاستثمار ولكي يكون جامعا لكل صورته.

(١٢) الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم: ٢٠٩

(١٣) مغني المحتاج ، للخطيب الشربيني: ١٣٥ / ٢ .

(١٤) نظرية العقد لابن تيممة : ١٢٨ .

١٥ ادارة المخاطر ، طارق الله خان حبيب احمد : ٢٧ .

١٦ التحكم المؤسسي ، أمية طوقان ، ملحق رقم (١) البنك المركزي الاردني ٢٠٠٣ م : ٢٩

١٧ ادارة المخاطر ، طارق عبد العال حماد : ٥١ .

١٨ تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر ، زاهر الرمحي : ٢٥

١٩ الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم: ١٥٥ .

٢٠ ينظر : ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : ٢٦ ، الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم: ١٥٥ ، ادارة المخاطر ، طارق عبد العال حماد : ٢٢٢ . ادارة المخاطر في مصارف المشاركة ، نوال بن عمارة : ٣ .

٢١ ينظر : : ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية : ٢٥ ، الهندسة المالية الإسلامية ، د. شيرين محمد سالم: ١٥٧ ، ادارة

المخاطر في مصارف المشاركة ، نوال بن عمارة : ٣، نحو نظام نقدي عادل ، محمد عمر شابرا : ١٧٦ .

- ٢٢ ينظر : ادارة مخاطر الصكوك الإسلامية, اشرف محمد دواي : ٩ .
- ٢٣ ادارة المخاطر ,تحليل قضايا في الصناعة المالية : ٦٦ .
- ٢٤ ينظر: البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية , محمد محمود العجلوني :٤٢٨ .
- ٢٥ ينظر : ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين , علي عبد الله شاهين :١٠ وادارة المخاطر في المصارف الإسلامية , فضل عبد الكريم محمد : ٧
- ٢٦ ينظر: المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل , نصر عبد الكريم : ١٤-١٥ .
- ٢٧ ينظر : المصدر السابق : ١٥ , ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية, شوقي بورقية وهاجر زراقي : ١١٢
- ٢٨ ينظر : ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية, :٨
- ٢٩ ينظر : أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر , ابراهيم الكراسة : ٣٧
- ٣٠ ينظر: تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل , تهاني محمد الزغابي : ٨٥ , وواقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات الاستثمار , رقية بوحيضر مولود: ١٢
- ٣١ ينظر: تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل , تهاني محمد الزغابي :٨٦, ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة وتحليلية , د. شوقي بورقية ود. هاجر زراقي : ١١٦ .
- ٣٢ ينظر: مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها , ناصر الغريب : ٢٧٣ , الهندسة المالية الإسلامية ,د. شيرين محمد سالم:١٧٥
- ٣٣ ينظر: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط لمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة رقم (٣) والتمويل بالمضاربة : ٢٠٢ .
- ٣٤ ينظر : مشكلة المتأخرات في المصارف الإسلامية , محمد قاسم :٥٥ , والهندسة المالية الإسلامية ,د. شيرين محمد: ١٨٥ .
- ٣٥ ينظر: مخاطر التمويل الاسلامي : ٢٧٥ , والتطبيق المعاصر لعقد السلم , زيد محمد عبد العزيز : ٢٩ , ادارة المخاطر , واحمد:٦٨ .
- ٣٦ ينظر : ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية, راتبة علاونه :٧٩ , وادارة المخاطر الأئتمانية في المصارف الإسلامية, :١١٧ .
- ٣٧ ينظر : الأئتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل , عبد المطلب عبد الحميد :١٨٦ .
- ٣٨ الأئتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل , عبد المطلب عبد الحميد :١٨٦ .
- ٣٩ ادارة المخاطر الأئتمانية في المصارف الإسلامية, دراسة تحليلية: ١٩٤ وما بعدها .
- ٤٠ ينظر : ادارة المخاطر الأئتمانية في المصارف الإسلامية, دراسة تحليلية, د. هاجر زراقي : ١٩٦ .
- ٤١ ينظر: المصدر السابق:١٩٨ .
- ٤٢ ينظر : ادارة مخاطر الأئتمانية , مهند حنا نقولا عيسى : ١٠٦ .
- ٤٣ ينظر :قياس كفاءة الاداء المالي للبنوك الاسلامية , محمد علي محمد العقول : ٤٧ , تقييم اداء المؤسسات المصرفية , دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية الجموعي قريشي : ٩١ , ادارة مخاطر الأئتمان في المصارف الاسلامية , دراسة تحليلية : ٢٠٢ , استثمار المال في الاسلام , احمد محمد عفيفي ٢٠٦ .
- ٤٤ ادارة المخاطر الأئتمان في المصارف الاسلامية , دراسة تحليلية : ٢١٠ وما بعدها.
- ٤٥ المصدر السابق : ٢١٣ ..